Document: EB 2007/90/INF.2/Rev.1
Date: 3 April 2007
Distribution: public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

نيبال

تنفيذ الدورة الأولى من مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Kati Manner
مديرة البرنامج القطري
هاتف: 2790 5459 06 39+
بريد إلكتروني: k.manner@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 5459 06 39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تنفيذ الدورة الأولى من مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

1- الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو الامتثال للفقرة 13 من الخطوط التوجيهية للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) التي تنص على أنه "فيما يتعلق بكل آلية إقراضية ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستستمر أو تلغى أو ترجئ الدورات التالية. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها."

أولا - مقدمة

2- الهدف الكلي للآلية الإقراضية المرنة هو إدخال مزيد من المرونة على تصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها من أجل: مواءمة أطر المشروعات الزمنية مع توخي الأهداف الإنمائية طويلة الأجل عندما يتبين أن الأمر سيقتضي فترة تنفيذية أطول لتحقيق تلك الأهداف؛ وتعظيم مشاركة المستفيدين الموجهة نحو الطلب؛ وتعزيز تنمية قدرات القواعد الشعبية. وتتضمن الجوانب المحددة من الآلية الإقراضية المرنة: (i) تحديد فترات أطول للقروض (10-12 سنة) للسماح بتحقيق أهداف إنمائية مستدامة؛ (ii) عملية تصميم متواصلة ومتطورة عن طريق تنفيذ دورات منتظمة مدتها ثلاث سنوات إلى أربع سنوات؛ (iii) تحديد شروط لازمة واضحة – أو "منطلقات" – للانتقال إلى الدورات التالية.

3- تقدم المذكرة الإعلامية معلومات عن التقدم المُحرز في مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية لتحقيق متطلبات الانطلاق في دورته الأولى. وترتكز محتويات الوثيقة على نتائج بعثة مشتركة بين الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وحكومة نيبال أرسلت في أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وطبقا للإجراءات التشغيلية للآلية الإقراضية المرنة فإن مهمة الاستعراض هي تقييم تقدم المشروع وأدائه في الدورة الأولى، وتقرير ما إذا كان قد تم استيفاء معايير موافقة الصندوق على تمويل الدورة الثانية، وتقديم توصيات بشأن التحسينات المقترحة للمشروع، وتحديد مضمون الدورة الثانية المقترحة، واقتراح أي تغييرات مطلوب إدخالها على اتفاقية القرض بين الحكومة والصندوق.

ثانيا - الخلفية

4- وافق المجلس التنفيذي على تمويل المشروع في 6 ديسمبر/كانون الأول 2001، وأصبح نافذا في 1 يناير/كانون الثاني 2003. وتقدر التكلفة الكلية للمشروع بمبلغ 32.6 مليون دولار أمريكي. ومصادر التمويل هي: الصندوق (بقرض يبلغ حوالي 20 مليون دولار أمريكي ومنحة قدرها 000 360 دولار أمريكي)، وبرنامج الأغذية العالمي (4.0 ملايين دولار أمريكي)، والقطاع الخاص (000 36 دولار أمريكي)، والحكومة (8.1 مليون دولار أمريكي) والمستفيدون (000 78 دولار أمريكي). وتتحمل وزارة التنمية المحلية المسؤولية الكاملة عن المشروع؛ ووحدة تنسيق المشروع هي المسؤولة عن تنفيذه، ويقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور المؤسسة المتعاونة. ووافق رئيس الصندوق على تمديد الدورة الأولى حتى 15 يوليو/تموز 2007.

5- والهدف الكلي للمشروع هو ضمان توافر سُبل أكثر مرونة للكسب والدفاع عن الكرامة الإنسانية الأساسية للفقراء والمحرومين اجتماعيا في المرتفعات الواقعة في أقصى غرب ووسط غرب نيبال. والهدف المحدد هو تعزيز قدرة الفقراء والمحرومين اجتماعيا على تعبئة مواردهم الذاتية (البشرية والطبيعية والمادية والمالية)، والوصول إلى الموارد الخارجية، وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. وهناك هدف ثانوي معزز يتمثل في إقامة إطار مؤسسي لدعم الهدف الأساسي، وذلك عن طريق إقامة مؤسسات على المستوى الجماهيري يتم توحيدها في نهاية المطاف على مستوى لجنة التنمية القروية وعلى مستوى القسم الإداري.

6- وتعد أنشطة المشروع مدفوعة بالطلب. وتبذل جهود لتعبئة المجتمعات المحلية وإقناعها بتحديد احتياجاتها وما تتوقعه من صعوبات. ونظرا لأن تعبئة المجتمعات المحلية وبناء المؤسسات هي عمليات تستغرق وقتا طويلا فإن المشروع يمول في إطار الآلية الإقراضية المرنة التابعة للصندوق، والتي تسمح بإطالة أمد المشروع. وسوف ينفذ المشروع على مدى 11 سنة، في ثلاث دورات.

ثالثا – أداء المشروع أثناء الدورة الأولى

7- مكونات المشروع الخمسة هي كما يلي:

(i) **إنشاء بنية أساسية كثيفة العمالة**، ويضم مكونين فرعيين:

- **توفير طرق ربط بين الأقسام الإدارية**، وهذا يقتضي إنشاء طرق بأساليب كثيفة العمالة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق في منطقة المشروع؛
- **بنية أساسية على مستوى المجتمع المحلي** تستجيب لطلبات المجتمعات المحلية من هذه التسهيلات.

(ii) **إجارة الأحراج وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية**، وهو يتيح للسكان المعدمين فرص الوصول إلى الأراضي ودعمهم في إنتاج المواد الحرجية غير الخشبية ومحاصيل العلف والأخشاب.

(iii) **إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية**: (أ) إنتاج المحاصيل، وذلك لتحسين التغذية عن طريق دعم الإنتاج، والتدريب، وخدمات المعلومات؛ (ب) إنتاج الحيوانات، وهو يعمل على تحسين الإنتاج من الحيوانات عن طريق تدريب العاملين في مجال صحة الحيوان على مستوى القرية، ودعم اختبار التكنولوجيات الزراعية وبحوث المواءمة وخدمات مزارع الاستيلاد.

(iv) **التمويل الريفي الصغري**، ويعمل على توفير الائتمان للمشروعات، التي تدعمها تعبئة المدخرات، والتدريب على تنظيم المشروعات، وخدمات معلومات السوق، والروابط مع القطاع الخاص.

(v) **الدعم المؤسسي**، ويهدف (في المقام الأول) إلى تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ المشروع.

8- وتحدد اتفاقية القرض "المنطلقات" التالية التي ينبغي استيفاؤها قبل نهاية كل دورة كشرط لاستمرار تمويل الصندوق في الدورة التالية:

(i) سوف تكون إيجارات الأحراج قد أتيحت بسرعة وتشمل ما لا يقل عن 000 3 هكتار من الأراضي الخاضعة لإيجارات الأحراج؛

(ii) سوف يكون قد تم تشكيل ما مجموعه 440 منظمة من منظمات المجتمعات المحلية و135 مجموعة من مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار؛

(iii) سوف يكون المشروع قد حافظ على معدلات لاسترداد للقرض لا تقل عن 95 في المائة؛

(iv) سوف يكون قد تم إنشاء ما لا يقل عن 20 كيلو مترا من "الطريق الأخضر"؛

(v) سوف يكون قد تم إنشاء ما مجموعه 75 مشروعا من مشاريع البنى الأساسية الصغيرة النطاق؛

(vi) سوف يكون قد تم الانتهاء من جميع الدراسات وتقارير التقييم بطريقة يرضى عنها الصندوق وإتاحتها لبعثة الاستعراض في العام الرابع للمشروع.

9- وقد أحرز المشروع تقدما طيبا في مجال التنفيذ خاصة على ضوء صعوبات العمل في سياق سياسي وإداري غير مؤكد وفى حالة من حالات الصراع المسلح، وهى عوامل زاد من حدتها وجود تحديات تتمثل في التضاريس والاتصالات في منطقة العمل. ومن الناحية العددية، تم استيفاء أربعة منطلقات (i و ii و v وvi في الفقرة 8)، وهناك أسباب قوية أدت إلى عدم استيفاء المنطلقين الآخرين (إنشاء الطريق الأخضر ومعدل استرداد القرض).

مكون إنشاء بنية أساسية كثيفة العمالة

المكون الفرعي الخاص بطرق الربط

10- كان من المزمع إنشاء ما مجموعه 125 كيلو مترا من الطريق الأخضر، منها 20 كيلو مترا تستكمل خلال الدورة الأولى – كما نص على ذلك المنطلق الخاص بالموافقة على تمويل الدورة الثانية. وكان الإنشاء سيتم بأساليب كثيفة العمالة، وكان سيحصل على دعم من برنامج الأغذية العالمي الذي كان سيوفر ما يعادل

4 ملايين دولار أمريكي في إطار مبادئ الغذاء مقابل العمل. غير أنه تعذر تسليم مساعدة برنامج الأغذية العالمي المنصوص عليها في اتفاقية القرض لأغراض المشروع وفقا لتصميم المشروع، ونتيجة لهذا لم يحرز أي تقدم في هذا المكون الفرعي.

11- ويشير تقييم مكون إنشاء بنية أساسية إلى أنه منذ عام 2001 عندما وضع تصميم المشروع، كان العمل قد بدأ في عدة مشروعات لإنشاء الطرق أو جرى التخطيط لإنشائها في منطقة المشروع من قبل جهات مانحة أخرى. ومن المحتمل أن يسير المشروع اللامركزي الخاص بالبنية الأساسية الريفية وسُبل المعيشة والذي يدعمه مصرف التنمية الآسيوي على غرار المكون الفرعي للمشروع والخاص بالطريق الأخضر. كما تشمل مشروعات البنية الأساسية في المستقبل برنامجا مشتركا بين الحكومة والبنك الدولي من أجل مناطق تقع في أقصى غرب ووسط غرب نيبال والذي سوف يؤدي بعد ذلك إلى تحسين الاتصال بمناطق المشروع ودعم مراكز ربط الأقسام الإدارية فيما بينها ومع بقية أنحاء البلد.

المكون الفرعي الخاص بالبنية الأساسية للمجتمعات المحلية

12- كان من المتوقع في إطار هذا المكون الفرعي استكمال ألف وستة مشروعات فرعية خلال عمر المشروع. وسوف تشمل المشروعات المؤهلة مبان عامة، ودروبا ممهدة لسير الإنسان والبغال، ومسارات للحيوانات

الزراعية، وجسور، وإمدادات للمياه، ومرافق صحية، ومرافق مائية صغيرة. وقد حدد المنطلق الخاص بتمويل الصندوق للدورة الثانية باستكمال 75 مشروعا من المشروعات صغيرة النطاق خلال الدورة الأولى.

13- وقد تحقق تقدم كبير في إطار هذا المكون الفرعي، متجاوزا المنطلق المحدد بدرجة كبيرة. وبحلول يوليو/تموز 2006، استكمل 101 مشروعا فرعيا في الأقسام الإدارية الأربعة الأولى، من بينها إنشاء أو إصلاح مرافق الري والجسور/الأنفاق، ومرافق مياه الشرب، والتوربينات المائية الصغيرة، والمباني المدرسية، والمراكز الصحية. ومع نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2006، تم صرف نحو 75 في المائة من أموال قرض الصندوق للدورة الأولى

إجارة الأحراج وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية

14- وضع المشروع لحيازة 500 22 هكتار من الأراضي الحرجية واتخاذ الترتيبات لتأجيرها لمدد قدرها 40 سنة لنحو 000 1 مجموعة من مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار، التي ستقتصر عضويتها على أكثر فئات المجتمع الريفي فقرا. والمنطلقات الموضوعة لتقديم التمويل للدورة الثانية هي أن تكون قد أتيحت إيجارات للأحراج بطريقة سريعة تشمل ما لا يقل عن 000 3 هكتار من أراضي الغابات الخاضعة للاستئجار، وأن يكون قد تم تشكيل 440 منظمة من منظمات المجتمع المحلي و 135 مجموعة من مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار.

15- ومن الناحية العددية، أحرز تقدم يتجاوز كثيرا متطلبات الخطط والمنطلقات؛ فمع نهاية السنة المالية 2006 (15 يوليو/تموز)، تم تشكيل 583 منظمة من منظمات المجتمع المحلي و 233 مجموعة من مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار، مع منح إيجارات تشمل أكثر من 425 3 هكتارا. ويعزى أحد أسباب هذا النجاح إلى الاهتمام الذي يوجهه المشروع لتعبئة المجتمعات المحلية، والتي تعتبر آلية لتجميع المجموعات المستهدفة من أجل أنشطة المشروع. وتم تعيين موظفين للتعبئة الاجتماعية من المناطق المستهدفة وتم تدريبهم على تشكيل المجموعات وتشغيلها. وقد أحرز المشروع أيضا تقدما أوليا في الشروع بتنمية الأراضي المخصصة للمجموعات المستهدفة حيث حققت بعض مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار بدايات طيبة في إنتاج المواد الحرجية غير الخشبية، وخاصة عن طريق غرس أشجار الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية. غير أن التقدم تعثر في إنتاج الغابات ومحاصيل العلف.

إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

المحاصيل

16- الهدف من هذا الجزء من المكون هو تحسين التغذية عن طريق البحوث (في المحطة وفى المزرعة) والتدريب وغير ذلك من الدعم لمكاتب التنمية الزراعية بالأقسام الإدارية بهدف تحسين خدمات الإرشاد للمزارعين. وتتمثل المساعدة المباشرة الوحيدة المقدمة للمزارعين في توفير البذور المحسنة. وقد أحرز بعض التقدم المهم في العمل الزراعي وأدت بحوث المواءمة التي أجراها المجلس الوطني للبحوث الزراعية إلى تحديد سلالات وتقنيات تم تعميمها على المزارعين وكانت لها نتائج واعدة.

17- ولما كانت القدرة الزراعية للمنطقة مقيدة بقاعدة الموارد والمناخ، فمن الضروري استخدام الأراضي المتاحة على أحسن وجه عن طريق زيادة إنتاجية المحاصيل القائمة وإدخال محاصيل جديدة ذات قيمة

أعلى بالنسبة للمزارعين. ويعد إنتاج المحاصيل مهما لتحقيق أهداف الأمن الغذائي المحسن والتغذية المحسنة وزيادة الدخول.

الثروة الحيوانية

18- هذا الجزء من المكون سوف يزيد كفاءة الحيوانات المحلية والمهجنة عن طريق تقديم خدمات لمربي الماشية بواسطة العاملين في مجال صحة الحيوان على مستوى القرية، واختبار أساليب لزيادة إنتاج العلف الحيواني، وإدخال حيوانات ذات سلالات محسنة (الجاموس والأغنام) عن طريق مزارع الاستيلاد الخاصة التجريبية. وينبغي دعم هذه العملية عن طريق تدريب موظفي مكاتب الخدمات البيطرية على مستوى الأقسام الإدارية وتوفير المعدات اللازمة لأعمال الإرشاد.

19- وقد حققت مكاتب الخدمات البيطرية على مستوى الأقسام الإدارية تقدما كبيرا. وتم تدريب عدد كبير من الملاك على تربية الحيوانات وإدارة المراعي؛ وتم توزيع سلالات محسنة من ذكور الجاموس والماعز؛ وتم تطعيم الحيوانات. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى نجاح إدخال "مجموعات الماعز" التي قامت مكاتب الخدمات البيطرية بتجربتها، والتي تتيح فرصة كبيرة لمساعدة الفقراء على تحسين التغذية وزيادة الأمن الغذائي ورفع الدخول. غير أن هذه العملية واجهت صعوبات نشأت عن قلة الموارد المالية.

التمويل الريفي الصغير

20- حددت اتفاقية القرض وتقرير التقدير مجالين رئيسيين للأنشطة بالنسبة لهذا المكون: (i) إيجاد وظائف للمدخرات والائتمانات عن طريق مجموعات من الأسر الأكثر فقرا (تسمى "منظمات المجتمع المحلي")، والتي سوف تتحد في نهاية المطاف على مستوى لجنة التنمية القروية وعلى مستوى القسم الإداري لتقديم تسهيلات كبيرة على شكل مدخرات وائتمانات؛ (ii) تقديم ائتمانات ممولة من قرض الصندوق لمنظمات المجتمع المحلي لإعادة الإقراض للأفراد. وسوف يتولى إدارة هذه الأموال مجلس صندوق التنمية المحلية في كل قسم إداري. وكان من المقرر استخدام الائتمانات في المقام الأول لتمويل المشروعات الزراعية وغير الزراعية. ويتمثل المؤشر الأول من هذين المؤشرين لمنطلقات النجاح في الدورة الأولى في أن يكون قد تم إنشاء 440 منظمة من منظمات المجتمع المحلي. ويتمثل المؤشر الثاني في أن يحافظ المشروع على معدلات لاسترداد القرض لا تقل عن 95 في المائة.

21- ومن الناحية العددية، كان التقدم كبيرا فيما يتعلق بوظائف المدخرات والائتمانات. فبحلول 15 يوليو/تموز 2006، كان قد تم تكوين نحو 583 منظمة من منظمات المجتمع المحلي ووفرت أكثر من 000 70 دولار أمريكي بالعملة المحلية. غير أن التقييم الذي أجراه الخبير الاستشاري لبعثة الاستعراض المشتركة على ضرورة استمرار المساعدة المقدمة لمجموعات المدخرات والائتمانات لضمان الانضباط المالي وحسن إدارة الأموال.

22- غير أنه أمكن إحراز قدر ضئيل للغاية من التقدم في استخدام رأس المال الائتماني، والذي كان الغرض منه سد الفجوة في مشروعات التمويل بسبب الغياب الكامل لقطاع التمويل الرسمي في المنطقة. وكانت آثار الصعوبات السياسية والصراع المسلح، وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض سقف القروض من بين الأسباب التي ذكرت لانخفاض معدل الاسترداد إلى نحو 60 في المائة، وهو معدل يقل كثيرا عن المنطلق. ومع أن كل هذه الأسباب قامت بدور ما، كان هناك عامل رئيسي آخر وهو عدم وجود مشروعات مربحة لاجتذاب

الاستثمار. فهناك حاجة كبيرة لتشجيع إنشاء مشروعات صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم كمصدر قيم للدخل بالنسبة للفقراء.

23- وسوف تؤدي أنشطة المشروع إلى إيجاد خيارات كثيرة لإعداد مشروعات تستخدم الائتمانات لتمويل الاستثمار من جانب المجموعة المستهدفة. ويمكن أن يكون لتحقيق السلام واستكمال إنشاء الطرق أثر كبير على الخدمات المالية، بحيث تتمكن المؤسسات المالية الرسمية في نيبال من الاستجابة للطلب المحتمل على خدماتها في المنطقة.

صرف قرض الصندوق

24- كان الأداء المالي للمشروع مرضيا، خاصة عند مراعاة الصعوبات التي نتجت عن السياق التشغيلي وعن الوفورات التي تحققت عقب الدعم الإضافي الذي قدمته جهات مانحة أخرى على شكل منح. ومثال ذلك، الدعم الذي قدمته السفارة الدانمركية الملكية لدى نيبال لإجراء استقصاء عن توافر الأراضي/تقييم الموارد في إطار مكون المشروع الخاص بإجارة الأحراج.

25- وتقدر مصروفات المشروع التي مولها الصندوق خلال الدورة الأولى (حتى 20 فبراير/شباط 2007) بمبلغ 1.32 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وهو ما يعادل نحو 60 في المائة من المبلغ المعتمد الذي يبلغ 2.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (من جملة 15.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) للدورة الأولى.

رابعا – توصيات لتنفيذ الدورة الثانية

26- يبرز استعراض إنجازات وأداء الدورة الأولى، الملخصة أعلاه، الدروس والتوصيات التالية التي يتعين الأخذ بها في الدورة الثانية للمشروع:

المكون الفرعي الخاص بطرق الربط بين الأقسام الإدارية

27- نظرا للاستثمارات الحكومية الأخرى والدعم المقدم من الجهات المانحة لتطوير شبكة الطرق في الأقسام الإدارية للمشروع، يوصى بأن توافق الحكومة والصندوق على إنهاء هذا المكون الفرعي في الدورتين الثانية والثالثة للمشروع، وأن تركز على البنى الأساسية على مستوى المجتمع المحلي بما في ذلك إنشاء دروب ممهدة وطرق لربط المزرعة بالسوق. وتلزم متابعة دقيقة للتقدم في مشروعات البنية الأساسية لضمان تآزر مكونات المشروع مع الاستثمارات الإنمائية الأخرى في منطقة المشروع.

المكون الفرعي الخاص بالبنية الأساسية على مستوى المجتمع المحلي

28- تشمل التوصيات الخاصة بالدورة الثانية زيادة الأموال المخصصة لهذا المكون الفرعي؛ والمزيد من مشاركة المكاتب التقنية للأقسام الإدارية في اختيار الموقع، وتصميم وإنشاء المرافق؛ والجودة المحسنة للمرافق المنشأة. ويوصى أيضا بزيادة سقف تكلفة المشروعات الفرعية الفردية عن المستوى الحالي للسماح بتنفيذ مشروعات ذات أثر أكبر على المجتمع المحلي.

المكون الخاص بإجارة الأحراج وإنتاج المواد الحرجية غير الخشبية

29- يوصى بأن تعلق الحكومة والصندوق أهمية كبيرة على هذا المكون، وخاصة عن طريق: (i) إعداد خطة عمل لتطوير مناطق الإجارة، مع توجيه اهتمام خاص لتصنيف الأراضي الخاضعة حاليا لنظام الاستئجار ووضع استراتيجيات وتكتيكات لمختلف فئات الأراضي؛ (ii) زيادة المخصصات من الأموال لدعم الأنشطة الخاصة بتطوير مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار؛ (iii) مواصلة المناقشات مع برنامج الأغذية العالمي بشأن تقديم مساعدات لمجموعات المنتفعين في إطار الغذاء مقابل العمل، والذي سوف يكون أيضا بمثابة حافز لها لتطوير أراضيها الخاضعة لنظام الاستئجار في أسرع وقت ممكن؛ (iv) تسهيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير إنتاج المواد الحرجية غير الخشبية. ويوصى أيضا بأن يركز المشروع بشكل متزايد على نوعية الإنجازات واستدامة مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي استعراض قدرة المجموعات وتصنيفها وفقا لعملياتها واستدامتها وحاجتها إلى الدعم في المستقبل.

المكون الخاص بإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

30- لا تزال هناك إمكانات كثيرة لتحسين الزراعة عن طريق إجراء بحوث على السلالات والتقنيات، وعن طريق خدمات الإرشاد للمزارعين من أجل زيادة إنتاجية المحاصيل الحالية وإدخال محاصيل جديدة ذات قيمة أعلى. وهناك أيضا مجال كبير لتوسيع تغطية هذه الخدمات عن طريق زيادة الموارد المتاحة.

31- ويعد المجال كبيرا أيضا لتحسين الإنتاج الحيواني في المنطقة، وخاصة لزيادة مشاركة الفئات الأكثر فقرا. وتعد إمدادات العلف محدودة في الوقت الحاضر ولكنها سوف تزداد مع تنمية مناطق الإجارة الحرجية وزيادة ربحية تربية الحيوانات الزراعية. ولهذا ينبغي للدورة الثانية أن تسمح بزيادة المخصصات في الميزانية السنوية حتى يمكن توسيع تغطية الخدمات – في حدود توافر الأراضي والعلف، وبناء على طلب السوق – وإنشاء آلية تمويل لدعم تطوير مشروعات الثروة الحيوانية ومجموعات الماعز.

التمويل الريفي الصغري

32- تشمل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذا المكون ما يلي: (i) تكثيف تدريب مجموعات المدخرات والائتمان لضمان حسن إدارة الأموال والائتمانات؛ (ii) استخدام الموارد الخاصة بالتعاقد مع الخبراء الاستشاريين لفترات قصيرة دعما لتقديم خدمات التمويل الصغري؛ (iii) توسيع المساعدة المقدمة لتطوير المشروعات الابتكارية مع مراعاة احتياجات جميع المستثمرين الذين يستجيبون للفرص التي أتاحتها التنمية الاقتصادية بشكل عام وتحسين شبكة الطرق بشكل خاص؛ (iv) استعراض إمكانيات الاستعانة بمقدمي الخدمات البديلة لتقديم الائتمانات، وخاصة في الأقسام الإدارية الجديدة للمشروع.

أموال الاستثمار المتاحة للدورة الثانية

33- يستند التمويل المقترح للدورة الثانية إلى هيكل التمويل الأصلي كما عرض في تقرير تقدير المشروع. فأموال قرض الصندوق (حوالي 050 10 دولارا أمريكيا وقت الاستعراض) هي من الناحية المطلقة نفس الأموال المقترحة. وكان من المقرر أن تبلغ أموال منحة الصندوق 000 72 دولار أمريكي للمرحلة الثانية؛ ومن المقترح الآن زيادتها بمبلغ إضافي مقداره 000 200 دولار أمريكي، نظرا للحاجة إلى استمرار المساعدة التقنية لدعم هياكل التنفيذ على مستوى الأقسام الإدارية وعلى المستوى المحلي. ونظرا لأن

هياكل التسيير على مستوى الحكومة والأقسام الإدارية وعلى المستوى المحلي سوف تتحمل مسؤولية أكبر عن تنفيذ المشروع أثناء الدورة الثانية وفقا للتصميم الأصلي للمشروع، فمن المتوقع أن تنتهي المساعدة التقنية تدريجيا مع نهاية الدورة.

34- وسوف تتم مراجعة التزامات الحكومة والحكومة المحلية فيما يتعلق بالتكاليف الكلية (18 في المائة و7 في المائة على الترتيب)، خاصة مع مراعاة المساهمات في المكون الفرعي الخاص بطرق الربط بين الأقسام الإدارية، والمقترح أن تحذف من الدورتين الثانية والثالثة.

خامسا - الاستنتاجات

35- تلتزم الحكومة التزاما كبيرا بالأهداف الإنمائية للمشروع في الأقسام الإدارية التي يغطيها المشروع. فهي تشكل جزءاً من المناطق ذات الأولوية المقرر تنميتها في إطار خطة الإعمار والتنمية المتوسطة الأجل. وبالمثل، فقد أظهر الفريق التقني لوحدة تنسيق المشروع درجة عالية من التفاني في أداء وظائفه المهنية، مما أدى إلى أداء مرضٍ بدرجة كبيرة.

36- وقد أحرز المشروع تقدما كبيرا خلال الدورة الأولى فيما يتعلق بأهدافه الإنمائية المحددة والنواتج/النتائج المتوقعة رغم التحديات الكبيرة في البيئة التشغيلية. وتسهم مكونات المشروع في الحد من الفقر في بعض مناطق نيبال الأكثر فقرا والأكثر تعرضا للصراعات، ولا تزال تصلح بدرجة كبيرة في الحالة الراهنة بعد انتهاء الصراع.

37- وترى إدارة الصندوق أن هناك أساسا راسخا للانتقال إلى الدورة الثانية. فلا يزال تصميم المشروع صالحا، ويمكن إدخال تعديلات على الاتفاقية العامة لقرض المشروع من أجل التصدي للقضايا التي أثارتها بعثة الاستعراض. وتشمل هذه القضايا إدراج منطلقات جديدة للانتقال من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة (انظر الملحق). وسيتم إدخال تغييرات على اتفاقية القرض بحلول 1 يوليو/تموز 2007. كما أن الإطار الذي تنفذ في نطاقه أنشطة تعبئة المجتمعات المحلية للمشروع آخذ في التغير بشكل ملحوظ في الوقت الذي يقترب فيه الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي من نهايتهما. فهذه التطورات سوف تزيد كثيرا من قدرة المشروع على العمل دون قيود في كافة أنحاء منطقة المشروع.

المنطلقات المقترحة للانتقال من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة

	الغرض	*مجالات التركيز*	*مؤشر المنطلق*
1-	زادت الأصول المنتجة لفقراء الريف الذين يخدمهم المشروع. واجهت إدارة المشروع بنجاح التحدي الذي تمثله طبيعة الأراضي المستأجرة التي حصل عليها المنتفعون.	إجارة الأحراج	تم إعداد وتنفيذ خطط مفصلة، أو يجرى تنفيذها بالنسبة لما لا يقل عن 70 في المائة من مجموعات المنتفعين بالغابات عن طريق الاستئجار والتي حصلت على إيجارات لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.
2-	تلبى المرافق المنتقاة والمنشأة احتياجات المنتفعين وتتسم بالاستدامة.	البنية الأساسية للمجتمع المحلي	يفيد التقييم الهندسي بأن معايير التصميم والإنشاء والصيانة ملائمة وكافية بالنسبة لـ 80 في المائة من المرافق المنشأة في الدورة الثانية.
3-	تراعى العناصر المختارة لتقديم الائتمان الانضباط المالي الصارم.	الائتمان	ينبغي لمعدل استرداد القروض المقدمة باستخدام ائتمان من الصندوق وعمليات إعادة التدفق أن يتجاوز نسبة 95 في المائة.
4-	أدخل نظام لتصنيف المجموعات حسب قدراتها على ضوء استدامتها في المستقبل.	عمليات المجموعات	الحد الأدنى المتفق عليه لكافة المجموعات التي تعمل لأكثر من عامين ينبغي أن يكون في الفئتين 1 و 2.
5-	نجحت إدارة المشروع في إدخال واستخدام إجراءات فعالة للتخطيط والتنفيذ على مستوى الأقسام الإدارية.	التخطيط والتنفيذ	قامت لجان إدارة الأقسام الإدارية بإعداد وتنفيذ خطط عمل وميزانيات سنوية لـ 90 في المائة من جميع سنوات المشروع.
6-	يتم تقديم المدخلات وفقا للمستوى المخطط.		استكمل 75 في المائة على الأقل من جميع المصروفات الرأسمالية المقررة.